



شكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨ برئاسة القاضي السيد محدث محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التقيشيني وعيوب صالح التميمي ومخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الثمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قراراتها الآتى :

المميز - المدعى عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وكيله العميد الحقوفي
خالب صالح لفته .
المميز عليه - المدعى - / عامر عبد شحادة .

الادعاء /

ادعى المدعى (المميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري انه احد ضباط وزارة الداخلية وتم احالته على التقاعد بموجب الامر الإداري المرقم (٢٩٨٤) في ٢٠٠٧/٣/١ الصادر من مكتب الوزير بدون سبب حيث انه لم يتقدم بطلب إحالته على التقاعد وان عمره أقل من (٦٣ سنة) ، تظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠ وتم رفض التظلم بتاريخ ٢٠١٠/٧/٤ ، أقام المدعى دعاه بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٩ طالباً الدول عن قرار إحالته على التقاعد وإعادته الى الخدمة ، ونتيجة المرافعة الحضورية الطيبة أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٩ ويعدد انصبارة (٢٠١٠/٣٢٦) حكمًا بالاكثرية يقضى بإلغاء قرار المدعى عليه/إضافة لوظيفته لانه قد صدر معيناً ولم يكن ضمن الصالحيات المعنونة للمدعى عليه/إضافة لوظيفته ، طعن المميز بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٧/٢٥ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييري مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدي عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ذلك لأن المميز عليه (المدعى) سبق له تقديم عدد من التظلمات من امر احالته على



كور٧ ماري عراق
داد كابي بالآي بيتيهادي

التقاعد وكان أولها طلب إعادة إلى الخدمة وتم الرد عليه بكتاب (المميز) /إضافة لوظيفته المرقم (١٣٧٠٢) في ٢٠٠٩/٥/٣٠ والذي لم يحسم موضوع إعادة إلى الخدمة ثم أقام الدعوى (٢٢٨/٢٠١٠/٦١) لدى محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٠/٤/١١ إلا أنه بعد المراقبة حضورياً فيها طلب إبطال الدعوى فقررت محكمة القضاء الإداري إبطالها ثم تظلم المدعى مرة أخرى لدى المدعى عليه (المميز) بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠ واقام الدعوى (٢٣٦/٢٠١٠/٧/٩) وبعد ان خاضت المحكمة في الدعوى قررت بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٩ الحكم بالاكثرية بالغاء قرار المدعى عليه /إضافة لوظيفته الذي قضى باقالة المدعى (المميز عليه) واعادته إلى الخدمة وقد استندت في قبولها لدعوى المدعى (المميز عليه) على التظلم الاخير الذي رفعه المدعى بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠ في الدعوى وحيث ان ما سارت عليه هذه المحكمة في حالة صدور تظلمات متعددة من المستلزم وفي نفس الموضوع والدعوى ان يكون التظلم الاول هو الذي يحدد قبول الدعوى من عدمه وحيث ان التظلم الاول الذي رفعه المدعى (المميز عليه) كان بتاريخ ٢٠١٠/٣/١ والذى قدم في الدعوى الاولى التي أبطلت بطلبها فتكون الدعوى المرفقة (٢٣٦/٢٠١٠/٦١) مطعون في قرارها قد أقيمت خارج المدة المنصوص عليها في المادة (٧/ثانية) من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ عليه يكون الحكم المميز غير صحيح فقرر نقضه وإعادة الدعوى الى محكمتها للسير فيها وفق ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/١٠/١٨.

محدث محمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا